

المملكة المغربية



مجلس النواب

---

**الولاية التشريعية  
2021 - 2016**

---

**النموذج التنموي الجديد :  
مساهمة مجلس النواب**

**منشورات مجلس النواب**

**شتبر 2018**



صاحب الجلالـة المـلك محمد السادس نصره الله

## الفهرس

9 .....	تقديم
11 .....	I . توطئة .....
12 .....	II . النموذج التموي الجديد: المرجعيات والمرتكزات .....
16 .....	III . مجلس النواب في قلب النموذج التموي الجديد .....
17 .....	1-III - البعد التمثيلي ودعم المبادرات التنموية .....
20 .....	2-III - التشريع في خدمة النموذج التموي الجديد: .....
23 .....	3-III - توظيف مراقبة العمل الحكومي وتفعيل آليتها من أجل التجويد وترسيخ مبدأ ربط المسؤولية بالمحاسبة .....
26 .....	4-III - تقييم السياسات العمومية .....
28 .....	5-III - الدبلوماسية البرلمانية في مواكبة النموذج الانمائي الجديد .....

## تقديم

تتضمن هذه الوثيقة مساهمة مجلس النواب في بلورة النموذج التموي الجديد الذي دعا صاحب الجلالة الملك محمد السادس أعزه الله "الحكومة والبرلمان ومختلف المؤسسات والهيئات المعنية كل في مجال اختصاصه لإعادة النظر" فيه "مواكبة التطورات التي تعرفها بلادنا". وقد حرصنا في إعداد هذه المساهمة على التقيد باختصاصات مجلس النواب وعدم التفصيل في محتوى ومكونات هذا النموذج الإنمائي المتوازن، وركزنا على المطلوب من المجلس ممارسته في إطار مهامه واحتياصاته وسلطاته الدستورية في مجال المراقبة التشريعية والرقابية ومن خلال تقييم السياسات العمومية.

وإذا كانت أي دينامية اقتصادية واجتماعية وثقافية وبيئية، تتطلب التخطيط والتمويل قبل التنفيذ، فإنها تتطلب التأطير التشريعي والقانوني والتتابع من جانب سلطات أخرى إلى جانب السلطات الموكول لها الإشراف على التنفيذ، كما تتطلب التقييم القبلي أو البعدى للمشاريع، إعمالاً لتوازن السلطة ولتعاونها وتكاملها، وتوكياً للجودة، وتحديداً لمسؤوليات. وتلك من مسؤوليات السلطة التشريعية.

وإلى جانب مهمته في إيجاد البيئة القانونية الملائمة المؤطرة للسياسات العمومية، بما يكفل النجاعة والمرونة واستفادة المواطنين والمواطنين من هذه المرونة، ينبغي الحرص على أن يلمس المجتمع أثر السياسات العمومية وعلى أن يجسد النموذج التموي الجديد التحول المطلوب في السياسات العمومية من حيث المرونة والاستدراك العملي للاختلالات المرصودة في نموذج التنمية الحالي الذي حقق العديد من

المكاسب والإنجازات على مدى حوالي عشرين عاماً، خاصة في مجالات التجهيزات الأساسية، ويحتاج إلى التجديد ليكون أنجع وأكثر استدامة وإنجاً للأثر الاجتماعي.

وفي هذا الصدد، تقع على مجلس النواب، ومن مهامه، مسؤولية المراقبة الرقابية ومساءلة الحكومة. ويظل الهدف هو ضمان استقادة الجميع من ثمار التنمية وتحقيق التماسك الاجتماعي، وإقران الحقوق بالواجبات وترسيخ قيم الانتفاء إلى الوطن، والثقة في المؤسسات والمشاركة، وهي مبادئ وحقوق يكفلها دستور المملكة.

وتتناول هذه الوثيقة، في جزء أول مرجعيات ومرتكزات النموذج التموي الجديد، وتتناول في جزء ثاني موقع مجلس النواب في بلورة وتنفيذ هذا النموذج وفي دعم ومواكبة المبادرات التنموية وجعل التشريع في خدمة النموذج التموي الجديد من خلال، على الخصوص، دراسة أثر التشريعات، ومراقبة تطبيق القوانين، وتجويد التشريع وتشجيع المبادرات التشريعية لأعضاء المجلس وتحيين الترسانة القانونية الوطنية وجعل التشريع مواكبا ل حاجيات المجتمع وдинامياته.

ومن جهة أخرى، ينبغي أن يوظف المجلس سلطاته الرقابية على العمل الحكومي من أجل تجوييد السياسات العمومية وجعلها تتبع الأثر المتوازن في تحسين حياة المواطن، وتيسير الربط الفعلي للمسؤولية بالمحاسبة كمبدأ دستوري أساسي.

الحبيب المالكي  
رئيس مجلس النواب

«إذا كان المغري قد حقق تقدما ملوبا، يشهد به العالم إلا أن النموذج التنموي الوهابي أصبح اليوم، غير قادر على الاستجابة للمطالب الملحة، والتحديات المتزايدة للمواطنين، وغير قادر على العد من الفوارق بين الفئات ومن التفاوتات العمالية، وعلم تحقيق العدالة الاجتماعية. وفي هذا الصدد، ندعو الحكومة والبرلمان، ومختلف المؤسسات والهيئات المعنية، كل في مجال اختصاصه، لأخذها النضر به نموذجنا التنموي وواكبته التحولات التي تعرفها البلاد».

ملتحف من النكبات السامى الذى واجهه صاحب الجلالة  
الملك محمد السادس نصره الله يوم الجمعة 13 أكتوبر 2017  
بعناءه تزوج جلالته لافتتاح الدورة الأولى من السنة  
التشريعية الثانية من الولاية التشريعية العاشرة.

## ١- توطئة

تتضمن هذه الوثيقة مساهمة مجلس النواب في النموذج التنموي الجديد الذي دعا صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله في الخطاب السامي الذي وجهه إلى الأمة، بمناسبة ترؤس جلالته افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الثانية من الولاية التشريعية العاشرة، الحكومة والبرلمان ومختلف المؤسسات والهيئات كل في مجال اختصاصه إلى بلورته.

ولا يتعلّق الأمر باقتراحات بشأن تفاصيل ومحفوٍ ومكونات هذا النموذج الإنمائي المتوازن - فتلك مهمة السلطة التنفيذية التي تعد المشاريع وتقدر التمويلات وال النفقات - ، ولكن بالأساس، ببيان المطلوب من مجلس النواب القيام به في مواكبة إعداد هذا النموذج وفي إعماله وفي تأطيره تشريعيا وفي ممارسة الرقابة على التنفيذ الحكومي لمكوناته وفي تقييم السياسات والبرامج والتدخلات العمومية التي ستتفرع عنه، وفي التتبع وفق الاختصاصات الدستورية والمؤسسية.

ويتعلّق الأمر في المقام الثاني بالحرص من جانب المجلس على ضمان حكمـة التنفيـذ والبيـئة القانونـية الملائـمة المؤـطرـة للسيـاسـات العمـومـية الـالـتـقـائـية والـقطـاعـية، بما يـكـفـلـ النـجـاعةـ والمـرـدوـدـيـةـ، وبـالـأـسـاسـ استـقـادـةـ المـوـاطـنـاتـ والمـوـاطـنـينـ منـ هـذـهـ المـرـدوـدـيـةـ عـلـىـ النـحـوـ الـذـيـ يـكـفـلـ الحـدـ منـ الفـوارـقـ الـاجـتمـاعـيـةـ والمـجـالـيـةـ ويسـرـ ولوـجـ الجـمـيعـ إـلـىـ الدـخـلـ وـالـخـدـمـاتـ وـالـمـرـافـقـ الـاجـتمـاعـيـةـ وـالـشـفـلـ الضـامـنـ لـلـكـرـامـةـ وـيـجـعـلـ المـوـاطـنـ مـتـمـتـعـاـ بـحـقـوقـ الـاقـتصـادـيـةـ وـالـاجـتمـاعـيـةـ باـعـتـبارـهاـ رـافـعـةـ أـسـاسـيـةـ لـتـوـطـيدـ

وترسيخ ممارسة باقي الحقوق الدستورية السياسية والثقافية والبيئية، وفيه مجال التعبير والنقد والتأطير والتظيم، على النحو الذي يكفله دستور البلاد.

وباعتباره تجسيداً للإرادة الشعبية ومؤسسة لمارسة الديمقراطية والنقاش الحر، سيحرص مجلس النواب على أن يجسد النموذج التموي الجديد التحول المطلوب في السياسات العمومية من حيث المردودية المتوازنة على حياة المواطنين وفي الاستدراك العملي للاختلالات التي رصدها المؤسسات العمومية الوطنية.

ويظل الهدف هو أن يلمس المجتمع ويتمتع بثمار الاصلاحات السياسية والمؤسساتية من خلال كفالة التمتع بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية وفق مبادئ الحق والواجب والتضامن بما ييسر انخراط الجميع في البناء الاقتصادي السياسي والمؤسسي من خلال المشاركة المواطنـة الـواعـية المستـبـطـنة لـثقـافـةـ الحقـ والـواجـبـ والـعـملـ والـانتـاجـ والـمـسـؤـولـيـةـ والـنزـاهـةـ.

## ١١. النموذج التنموي الجديد: المراجعات والمتذمّرات

تستد مساهمة مجلس النواب في النموذج التموي الجديد إلى جوهر الدستور وحملاته الإصلاحية الحقوقية ولجهة "بناء دولة ديمقراطية يسودها الحق والقانون ، تواصل بعزم مسيرة توطيد وتنمية مؤسسات دولة حديثة، مرتكزاتها المشاركة والعددية والحكامة الجيدة، وإرساء دعائم مجتمع متضامن، يتمتع فيه الجميع بالأمن والحرية والكرامة

والمساواة، وتكافؤ الفرص، والعدالة الاجتماعية، ومقومات العيش الكريم، في نطاق التلازم بين حقوق وواجبات المواطن" كما هو وارد في الفقرة الأولى من تصدير الدستور، كما تستند إلى منطوق القانون الاسمي للبلاد في ما يرجع إلى مسؤولية الدولة والمؤسسات العمومية والجماعات الترابية في تعبئة كل الوسائل المتاحة لتسهيل أسباب استفادة المواطنات والمواطنين من الحقوق الأساسية كما ينص على ذلك الفصل 31 من الدستور.

وتتخذ هذه المساهمة مراجع لها مضامين خطب ورسائل صاحب الجلالة نصره الله في شأن إعادة النظر في النموذج التنموي الوطني وضرورة الاهتمام بالقطاعات والخدمات والحقوق الاجتماعية للمواطنين والتنمية البشرية، وخاصة ما ورد في خطاب جلالته يوم الجمعة 13 أكتوبر 2017 بمناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الثانية من الولاية التشريعية العاشرة، وخطاب العرش الذي وجهه جلالته الملك إلى الأمة يوم 29 يوليوز 2018 وخطاب 20 غشت من نفس السنة.

وقد أكد جلالته في هذه المناسبات وغيرها على ضرورة الرفع من إيقاع العمل التنموي بما يعكس التطور السياسي والاقتصادي الذي يشهده المغرب، مشددا على ضرورة إرساء نموذج مندمج وشامل لتحقيق التنمية المتوازنة والمنصفة والعادلة. كما أكد على أهمية تطوير منظومة الحكامة العمومية والتقييم المنتظم للسياسات العمومية وربط المسؤولية بالمحاسبة.

وتضبيط مساهمة مجلس النواب للنموذج التنموي إلى اختصاصاته الدستورية وإلى مقتضيات النظام الداخلي وإلى ما يمكن استغلاله من ممارسة هذه الاختصاصات في مجالات التشريع ومراقبة العمل

الحكومي، بما في ذلك مراقبة المالية العمومية، والمهام الاستطلاعية

الحكومي، بما في ذلك مراقبة المالية العمومية، والمهام الاستطلاعية للجان، وتقديم السياسات العمومية ومحفوبيات التقارير المجزأة في هذا الاطار بما تحتويه من تشخيصات وتوصيات ورصد للاختلالات والنجاحات.

## **دستور المملكة المغربية**

### **الفصل 31**

تعمل الدولة والمؤسسات العمومية والجماعات الترابية، على تعبئة كل الوسائل المتاحة، لتسهير أسباب استفادة المواطنات والمواطنين، على قدم المساواة، من الحق في:

- العلاج والرعاية الصحية؛
- الحماية الاجتماعية والتغطية الصحية، والتضامن التعاوني أو المنظم من لدن الدولة؛
- الحصول على تعليم عصري ميسر الولوج وذي جودة؛
- التشبث على التشبث بالهوية المغربية، والثوابت الوطنية الراسخة؛
- التكوين المهني والاستفادة من التربية البدنية والفنية؛
- السكن اللائق؛
- الشغل والدعم من طرف السلطات العمومية في البحث عن منصب شغل، أو في التشغيل الذاتي؛
- ولوج الوظائف العمومية حسب الاستحقاق؛
- الحصول على الماء والعيش في بيئة سليمة؛
- التنمية المستدامة.

### III. مجلس النواب في قلب النموذج التنموي الجديد

يقع مجلس النواب في قلب هذا البناء والдинامية الجديدة المتواخى إطلاقها، باعتباره مؤسسة التشريع والرقابة والتقييم تجسد السيادة الشعبية، وباعتبارها أيضا فضاء لتفاعل بين السلطة والنقاش الحر والنقد ولطرح قضايا المجتمع وتوخي الحلول لها.

وبالتأكيد فإن خطة عمل المجلس برسم الفترة 2018 - 2021 التي اعتمدها وشرع للتو في تفديتها تتضمن أوراش ومشاريع، هي جزء من الرافعات التشريعية والرقابية وفي مجال التشريع والتقييم للتنمية في نموذجها الجديد.

وينبغي التذكير بأن هذه الخطة كما هو وارد في خطوطها العريضة تتواخى تقوية ممارسة اختصاصات المجلس التشريعية والرقابية، وفي مجال تقييم السياسات العمومية والدبلوماسية البرلمانية من خلال عدة برامج نذكر منها :

1. الارتقاء بالوظيفة التشريعية لمجلس النواب انتاجا وجودة ومبادرات
2. الحرص على إعمال جميع آليات الفعل الرقابي بما ينتج الأثر المتواخى ويكرس ومبدأ المحاسبة
3. ممارسة اختصاص تقييم السياسات العمومية على أساس النجاعة والفعالية وترصيد مخرجات التقييم
4. الرفع من قدرات أعضاء المجلس الدبلوماسية والترافعية في انسجام مع الدبلوماسية الرسمية

## 5. تكريس المكانة الدستورية لمجلس النواب في علاقاته مع باقي السلط وال المجالس والهيئات الدستورية.

وفي أفق إعداد النموذج الجديد للتنمية وتنفيذها في برامج وسياسات، فإن للمؤسسة التشريعية، باعتبار وظيفتها التمثيلية، دورا حاسما لجهة التشريع والمراقبة والتقييم والتتبع، وذلك إعمالا لمقتضيات الدستور.

### ١ - III . البعد التمثيلي ودعم المبادرات التنموية

إن الدور التمثيلي، باعتباره المهمة التقليدية للبرلماني، يتيح إمكانيات هائلة لبلورة وتطوير سياسات عمومية تأخذ بعين الاعتبار الأولويات والهواجس التي يعبر عنها المواطن في مختلف المجالات الاجتماعية والبيئية. ويقتضي هذا الدور من البرلماني، بصفته ممثلا منتخبًا، الوعي الكامل بضرورة الاطلاع الدقيق على حاجيات المواطنات والمواطنين والعمل على تلبيتها من خلال التسقّي مع المتتدخلين المعنيين وتعبئة الموارد اللازمة ودعم المبادرات التنموية المحلية. فمن خلال التواصل عن قرب مع المواطن على مستوى الدائرة الانتخابية، يمكن للبرلماني تشخيص الإكراهات الواقعية التي تحول دون تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية على الصعيدين الجهوسي والمحلّي واستحضارها إن على مستوى مراقبة العمل الحكومي، أو على مستوى وضع السياسات العمومية ورصد الميزانيات لتنفيذها. وبهذا الشكل، يكون البرلماني المعيّن القوي عن وجهات نظر المواطن ومصالحه وانتظراته بما يجعله شريكا فعليا في إعداد خطط تنمية عادلة ومساءلة البرامج الحكومية المتعلقة بال مجالات الأساسية من قبيل الحماية الاجتماعية والرعاية الصحية والخدمات التربوية وتوفير فرص الشغل وغيرها.

انطلاقاً من ذلك، وبقية بلوحة نموذج تتموي واقعي وطموح: واقعي يعكس الحاجيات الحقيقية للمواطن، وطموح يسعى إلى تجسيد مختلف الآمال المجتمعية، من الضروري تعزيز الدور التمثيلي للمؤسسة البرلمانية بوضع استراتيجية شاملة للتواصل عن قرب مع سكان الدوائر الانتخابية حول القضايا والإشكالات التنموية المختلفة. ويمكن هذا البعد التواصلي المباشر من اعتماد مقاربة استباقية لمعالجة الاختلالات الاجتماعية من خلال التسويق مع الفاعلين الحكوميين وغير الحكوميين، والمبادرة إلى تبني وتفعيل المشاريع التنموية الضرورية، وتبثة الموارد اللازمة قصد الاستجابة لمختلف الحاجيات التنموية المحلية. وبالإضافة إلى ذلك، يشكل الارتباط الوثيق المستمر بين البرلماني والمواطن عاملاً أساسياً في المراقبة المنتظمة للبرامج والمخططات التنموية المجالية وتعزيز المسائلة المحلية للسلطات المعنية على المستوى الترابي.

وفي هذا الإطار، وضمن الآليات التواصلية المعتمدة في مجموعة من الممارسات الدولية، يمكن للبرلمان أن يلجأ إلى تفعيل عمليات وأنشطة تمكن من الارتقاء بالأداء التمثيلي وضمان المشاركة المجتمعية الواسعة في أفق تحقيق التنمية الشاملة المستدامة. ومن بين هذه العمليات تنظيم ملتقيات جهوية أو جلسات عوممية للاستماع إلى المواطنات والمواطنين حول القضايا التنموية ذات الأولوية والحلول الممكنة لمعالجتها، وذلك بالتنسيق مع المؤسسات والهيئات الجهوية والمحالية ومكونات المجتمع المدني وشركاء التنمية. وتؤدي مثل هذه المبادرات إلى التجسيد الحي للمهام التمثيلية والإشرافية التي يمكن أن ينهض بها البرلمان للتنسيق بين التصورات المختلفة والمقاربات المتباعدة في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والبيئية قصد ترجمتها في تشريعات ومبادرات تنموية

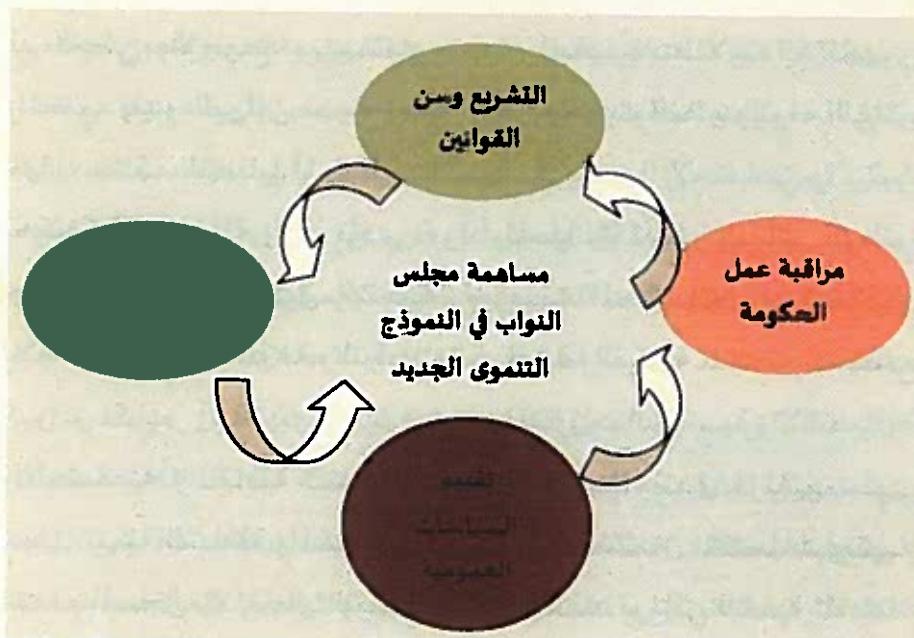
قد تحظى بالإجماع. وباستثمار هذه الآليات ذات الامتداد الجهوبي والمحلي، يغدو البرلمان فضاء رحباً لتبادر وجهات النظر وإثراء النقاش حول مختلف القضايا المرتبطة بالتنمية في بعديها الاجتماعي والبيئي بحكم كونه مؤسسة وازنة تؤدي دوراً أساسياً في تأطير النقاش الوطني حول الأولويات والحلول التنموية. وبوصفه المجال الحيوي المحضن للأراء المجتمعية المتعددة والتيارات السياسية والفكرية المتباعدة، يستطيع البرلمان تكريس آلية تركيبية للتوافق بين المقاربات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للتنمية من قبيل تنظيم منتدى برلماني سنوي حول التنمية الشاملة المستدامة ليكون موعداً لتثمين المكتسبات وتقييم التقدم المسجل في المجال التنموي أو إحداث نادٍ برلماني للتنمية الشاملة المستدامة يضع الأشكال المناسبة لتشييد حوار دائم مع الهيئات السياسية والمدنية حول التنمية واستجمام مختلف المقترنات والمبادرات ذات القيمة المضافة.

#### "يمارس البرلمان السلطة التشريعية.

يصوت البرلمان على القوانين، ويراقب عمل الحكومة، ويقيم السياسات العمومية".

#### الفصل 70

#### من دستور المملكة المغربية



### III.2 التشريع في خدمة النموذج التنموي الجديد:

كرس دستور 2011 البرلمان كمصدر وحيد للتشريع. وفي مراحل التحول الأساسية والحاصلة، وفي سياق إعمال الإصلاحات الإرادية، كما هو الحال بالنسبة للنموذج الذي نحن بصدده، تحتاج البلاد إلى تشريعات حديثة مواكبة للحاجيات والتطورات والأحداث، ليس فقط من أجل مواصلة تنظيم علاقات المجتمع والدولة وضمان الحقوق وتحديد الواجبات، ولكن من أجل تأطير الأنشطة الجديدة و إيجاد الأجرمية التشريعية على الأحداث والتحولات التي قد تطرأ في مختلف مناحي الحياة.

وما من شك في أن نموذجاً تنموياً طموحاً مجدداً وإرادياً يستحضر روح الدستور، يتطلب نفساً تشريعياً جديداً ومنهجية جديدة وتسريعاً

للمساطر ومراقبة لإنفاذ القوانين ورصد التغيرات في التشريع الوطني  
وضمان تلاؤم القوانين واتساقها.

وليس سرا الإقرار بأن نقل المساطر وتعقدها وكثرة المتدخلين وعدم  
وضوح مصادر القرار وتمركزه، هي من العناصر التي تجعل التنمية  
والإصلاح في مغرب اليوم غير منتجين للشمار الاجتماعية وللإنصاف  
وللمرودية على النحو المتواخي.

من أجل ذلك، سيكون على مجلس النواب مواكبة إعمال نموذج  
التنمية الجديد تشريعاً بالصادقة على القوانين وبالاجتهد في المبادرة  
التشريعية.

ومن أجل ذلك وضع المجلس خططاً من مداخلها الأساسية:

#### ❖ دراسة أثر التشريعات

من أجل تشريعات وقوانين ذات جودة ملائمة متسقة وشاملة  
وواضحة، ينبغي إرفاق مختلف مشاريع ومقترنات القوانين بدراسة  
الآثار المالية والاقتصادية والاجتماعية والجنائية والبيئية.

#### ❖ مراقبة إنفاذ القوانين/تطبيق القوانين (Application des lois)

تبين من معطيات إحصائيات غطت ست سنوات من حصيلة التشريع  
ان ما لا يقل عن ثلث القوانين التي صادق عليها البرلمان وصدرت في  
الجريدة الرسمية ، لم تصدر المراسيم التطبيقية لإنفاذها إما جزئياً أو  
كلياً . وعلى الرغم من الجهد المبذول خلال السنة الأخيرة لاستدراك هذا  
العجز، فإنه لابد من آليات مؤسساتية ومسطرية لرصد هذا الاختلال.

وقد شرع مجلس النواب في إعمال مسطرة الرصد هاته على مستوى اللجان النيابية الدائمة وستتحول إلى آلية ومسطرة رقابية قارة لا تخفي أهميتها في التصدي لإشكال مزمن يعاني منه التشريع الوطني.

❖ تجويد التشريع من حيث المحتويات واللغة وتناسق القوانين

وهو معيار ينبغي البناء فيه على التراكم والرصد والدراسات.

❖ تشجيع المبادرات التشريعية لأعضاء المجلس (مقترنات القوانين)

ويتعلق الأمر بممارسة أعضاء المجلس لاختصاص دستوري اساسي مكفول لهم بما يمكن أن يشكله ذلك من إثراء للنشاط التشريعي وتتوسيع الرؤى ورصد للثغرات التشريعية وتأثير للأنشطة وللأنظمة الاقتصادية والاجتماعية والحقوق الخ.

وسيكون على مجلس النواب، بحكم اختصاصاته ومكانته الدستورية والمؤسساتية الحرص على ملاعنة الترسانة القانونية القائمة مع مستجدات النموذج التموي الجديد. وما من شك في أن مشاريع تموية طموحة ورادية تحتاج إلى إطار تشريعي مناسب يوفر له شروط النجاح ويضمن النجاعة في التنفيذ وبلغ أهداف التنمية البشرية والترابية.

ويسهل رصد مجلس النواب ومداؤاته وتقاريره الرقابية وفي مجال التشريع والتقييم، إثراء مبادرات أعضائه التشريعية المختلفة، على النحو الذي يرسخ الحقوق ويحدد السياسات ويوفر الحماية لمن يحتاجها من فئات و مجالات.

وما من شك أن في ذلك تكريسا للديمقراطية وإعمالا لمقتضيات

الدستور المتعلقة بتكامل السلطة وتعاونها.

- ❖ تحين الترسانة القانونية الوطنية على النحو الذي يجعلها تواكب الحاجيات الجديدة للتنمية وتؤطر الأنشطة الجديدة والاشكالات التي يطرحها التطور الاجتماعي والمؤسسي للبلاد، وتكمل الدستور أو القوانين التنظيمية.
- ❖ جعل التشريع مواكبا للأحداث والتطورات الاجتماعية والظاهرة وال الحاجيات الاقتصادية والاجتماعية والأمنية، أي تقديم الأجرة التشريعية على المستجدات وال الحاجيات، إذ إن التشريع هو وليد سياقاته، و يجب عن أحداث تواجه المجتمع وتنظيماته.

### III.3 . توظيف مراقبة العمل الحكومي وتفعيل آليتها من أجل التجويد وترسيخ مبدأ ربط المسؤولية بالمحاسبة.

ينبغي أن تكون الرقابة البرلمانية على بلورة وتنفيذ نموذج التنمية الجديد متعددة المداخل ناجعة وتجسد الفصل الفعلي بين السلطة. وينبغي أن يتوجه العمل الرقابي في اتجاه ضمان النجاعة والإنتاجية والجودة واحترام الآجال والالتزام بالأهداف وبالحكامة المالية والتدبيرية.

وسيكون على مجلس النواب ممارسة سلطاته الرقابية على تنفيذ للمشاريع والبرامج التنموية في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية. وعلى المجلس ممارسة مختلف الأشكال الرقابية (الأسئلة الشفوية والكتابية، تتبع التزامات وتعهدات الحكومة، أشغال اللجان الدائمة، المهام الاستطلاعية، لجان تقصي الحقائق، التسيق مع

المؤسسات والأجهزة الرقابية الأخرى)، والمساءلة في مختلف المراحل المتعلقة بالنموذج التموي: بدء من البلورة والتصور، مروراً بتفعيل وتنفيذ السياسات التموية، ووصولاً إلى تقييم الإنجازات ومستوى بلوغ النتائج المسطرة. وسيكون على المجلس ممارسة سلطاته الرقابية خلال إعداد الحكومة للسياسات العمومية من خلال مناقشة تصورها العام (أهدافها وغاياتها ومحاورها الرئيسية) وميزانياتها السنوية أو المتعددة السنوات (الاعتمادات المالية وكيفية رصدها وإنفاقها).

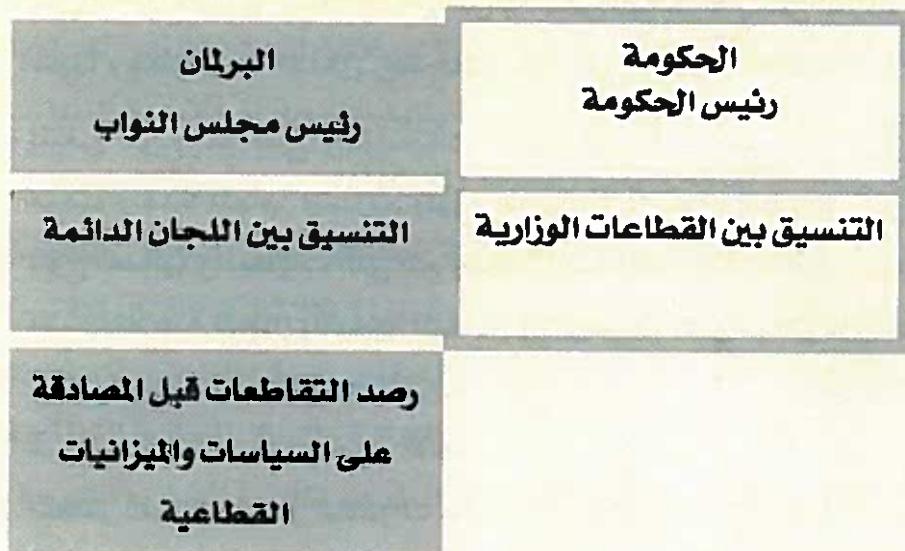
ومن خلال سلطاته الرقابية المتعددة، على المجلس الحرص على عقلنة الأولويات الاجتماعية وتحقيق الالتقائية والتتناسقية بين السياسات العمومية. وبموازاة العمل الحكومي، يمكن للمجلس أن يحدث آلية أو مجموعة موضوعاتية مكلفة بالتقائية واتساق البرامج القطاعية بما يمكن من التداول الجماعي المشترك لدعم تكاملية المشاريع التنموية. وينبغي الحرص على ممارسة التتبع خاصة من أجل تحقيق:

• نجاعة الرقابة البرلمانية، أي التتحقق من التفاعل العملي للسلطة التنفيذية مع الرقابة البرلمانية لجهة معالجة المشاكل، والتحري وتسوية الأوضاع واستدراك الاختلالات، وكل ذلك ينبغي أن يكون موضوع رقابة برلمانية بمختلف صيغها التي ينبغي أن تكون منتجة بتدخل السلطة التنفيذية من أجل إيجاد الحلول وتجنب تضخم المشاكل...

• ينبغي أن تضطلع اللجان النيابية الدائمة بدور هام في المراقبة وتتبع السياسات والبرامج العمومية وذلك من خلال مسألة الوزراء ومسؤولي المؤسسات العمومية قبل وخلال إنجاز المشاريع المهيكلة والاستراتيجية

- بالنسبة لاقتصاد البلاد وفي مجال الخدمات والقطاعات الاجتماعية، وتنفيذ السياسات وبعد الانتهاء من ذلك. وينبغي أن تكون الجودة واحترام الآجال والجدولة الزمنية للإنجاز في قلب هذه المسائلة.
- التزادات الحكومية أمام مجلس النواب : وهي آلية هامة ينبغي التركيز عليها وجعلها أحد مداخل ربط المسؤولية بالمحاسبة في المجتمع.
  - ينبغي تنويع المواضيع والمؤسسات والسياسات التي يمكن أن تكون موضوع هذه المهام، وتسرع وثيرة إنجازها. وبفضل التقارير التي تتوج أعمالها والمعطيات التي يتم جمعها والمقابلات المنجزة، فإن المهام الاستطلاعية للجان النيابية الدائمة والتوصيات التي تصدر عنها.. وتعتبر وسيلة رقابية هامة للقرب، وفي الميدان، ناجحة ومنتجة لعدد من أوجه التشخيص ورصد الاختلالات ووضع التوصيات التي يرى المجلس أنها قد تيسر استدراك هذه الاختلالات.
  - الاستغلال الأمثل لتقارير مداولات لجنة مراقبة المالية العامة خاصة مداولاتها ودراستها لتقارير هيئات الرقابة المالية.

## إحداث آلية برلمانية موازاة العمل الحكومي حول التقانية واتساق السياسات العمومية



### III.4. تقييم السياسات العمومية

تعززت اختصاصات البرلمان بموجب دستور 2011. ففضلاً عن تكريسه مصدراً للتشريع، أُسند إليه اختصاص تقييم السياسات والبرامج العمومية. ويمكن هذا الاختصاص من تشخيص إنجاز هذه السياسات وتبيين آثارها وجمع المعطيات بشأنها.

وحيث إن عمليات التقييم التي يمكن أن تكون قبلية أو بعدية، تتوج بتوصيات وبنقاش عام بمساهمة البرلمان والحكومة، فإنها تعتبر آلية

مركزية لتعزيز الحكامة وإعطاء صورة موضوعية عن تنفيذ السياسات ونتائج التنفيذ ومدى إحداثه للأثر المتوازي من الإنفاق العمومي.

وبتوظيف هذا الاختصاص يمكن للمجلس تشخيص حال عدد من السياسات العمومية واقتراح ما يراه ملائماً للتحسين والتجويد وما من شك فهي أن هذه الآلية ستكون ناجحة في مواكبة بناء النموذج التموي الجديد.

ويظل التقييم، - كما ورد في الإطار المرجعي لتقييم السياسات العمومية - في المقام الأول تلك الآلية الفعالة التي تساعد على استيعاب وفهم طرق تنفيذ الحكومة لمخططاتها وسياساتها العمومية، على تحسين أسلوب اشتغال السلطة التنفيذية بما يضمن الأثر الفعلي والملموس على المجتمع، بما يرسخ العلاقة بين البرلمان والمواطنين.

وكما هو وارد في الإطار المرجعي أيضاً، فإن عمليات التقييم تأكّد على الرفع من مستوى الشفافية والانسجام والعقلانية في تدبير السياسات العمومية.

على هذا الأساس، تساهم عمليات التقييم المنتظمة التي ينجزها المجلس دوراً أساسياً في تحسين التدخلات العمومية، وتضع المتدخلين من سلطات عمومية وهيئات منتخبة ومؤسسات رقابية ومجتمع مدني، في صورة إنجاز السياسات والبرامج العمومية.

وينبغي التركيز في الحالة التي نحن بصددها على تقييم الأثر والمرونة المجتمعية لهذه السياسات ودورها في تحديد أهداف السلطات العمومية.

وفضلاً عن التشخيص وتبين الأثر، هذا، فإن من شأن التوصيات التي تتوج أعمال التقييم والنقاش الذي يجري بخصوص تقارير عمليات التقييم بين السلطتين التشريعية والتنفيذية أن تشكل مرجعاً لتجويد السياسات العمومية.

وينبغي الحرص على تتبع التوصيات وأعمال ما يتفق بشأن نجاعته بين السلطتين كما ينبغي أن تكون لعمليات التقييم وظيفة بداعوجية، بيداغوجية النموذج.

وينبغي الحرص على أن يحصل التفاعل الإيجابي مع عمليات التقييم، سواء خلال مراحل الإنجاز وجمع المعلومات والمعلومات والإحصائيات، والتشخيص، أو بعد صدور نتائج وخلاصات التقييم وتوصيات المجموعة المكلفة به.

### III.5. الدبلوماسية البرلمانية في مواكبة النموذج الانمائي الجديد

من شأن الإطارات المؤسساتية التي يتتوفر عليها مجلس النواب في مجال الدبلوماسية البرلمانية والعلاقات الخارجية أن تيسر إلى حد كبير دوراً بالغ الأهمية يضطلع به المجلس في مواكبة النموذج التنموي الجديد.

فبالإضافة إلى رئاسة ومكتب المجلس، تضطلع الشعب الوطنية في المنظمات البرلمانية المتعددة الأطراف ومجموعات الصداقة واللجان المختلطة التي يتتوفر عليها المجلس من البرلمانات الوطنية (حوالي 140 مجموعة صداقة و 16 شعبة برلمانية ومنتديات موضوعاتية التي ينظمها

بانتظام مع بعض البرلمانات الوطنية، - تضطلع - بدور هام في الدفاع عن القضايا الوطنية.

وفي سياق مواكبة النموذج التموي الجديد ينبغي أن تظل قضية الوحدة الترابية متقدمة عمل المجلس في الواجهة الخارجية.

وبحانب ترصيد وتمثيل العلاقات التي يقيمها المجلس مع عدد من البرلمانات الوطنية في أوروبا، ينبغي مواصلة ترسیخ علاقاتنا مع البرلمانات الوطنية في إفريقيا وأسيا وأمريكا اللاتينية حيث توفر العديد من فرص التعاون.

ينبغي أن توكب الدبلوماسية البرلمانية المغربية النموذج التموي الجديد من خلال ثلاث مداخل :

(1) التعريف بهذا النموذج وبالسياق الاصلاحي الذي يتم إنجازه فيه، وبأهدافه من حيث هو التكريس الاجتماعي والاقتصادي والثقافي للحقوق السياسية والمنصوص عليها في الدستور، وفي بناء التماسك الاجتماعي. ومن شأن ذلك أن يساهم في تكريس افتخار البلاد وتموقعها الإقليمي والقاري والدولي ويعحسن صورتها لدى المستثمرين الدوليين، وتحسين صورة البلاد وتقوية جاذبيتها.

وينبغي أن يكون هذا النموذج جزء من القضايا التي ينبغي أن تمحور حولها المنتديات المأسسة التي ينظمها مجلس النواب مع عدد من البرلمانات الوطنية.

1) التعرف على النماذج المقارنة في مجال التحول في أنماط التنمية والانتقالات الاقتصادية والاجتماعية من خلال الملقيات الدراسية والمهام الرسمية في عدد من البلدان المتقدمة والقوى الاقتصادية الصاعدة.

1) وبالاضافة الى القضايا الوطنية الحيوية ينبغي الاهتمام بقضايا مركبة في اهتمامات المجموعة الدولية من قبيل الاختلالات المناخية والتنمية المستدامة ومكافحة الإرهاب وقضايا النساء والمساواة والتوازن في العلاقات الدولية والهجرة وتسوية النزاعات والوقاية منها.

1) جعل النموذج الانمائي الجديد في صلب علاقات مجلس النواب الخارجية والمرافقه بشأنه باعتباره استمراراً، وجزء من، مشروع النموذج المجتمعي المغربي المبني على التنوع والتعددية والديمقراطية التمثيلية وفصل السلط والإنصاف والتضامن المجالي والاجتماعي، والمبادرة الحرة، واحترام وصيانة حقوق الإنسان، كما يقضي بذلك دستور المملكة. وينبغي أن يتأثر ذلك بمحددات وعقيدة الدبلوماسية الوطنية وفي صلتها الدفاع عن الوحدة الترابية وعن قضايا السلم والتعاون بين أعضاء المجموعة الدولية.

## جرد تركيبي لمساهمة مجلس النواب في النموذج التنموي الجديد

### الأليمة الإجرائية لمساهمة مجلس النواب في إرساء النموذج التنموي الجديد

- صياغة الأساس القانوني والملاءمة التشريعية للتنمية المستدامة والشاملة
- وضع تصور شامل للتطوير التشريعي المتعلق بالمجالات التنموية.

### مجال التدخل البرلاني

#### صياغة القوانين والتشريعات

- تحديد إطار ملائم للتنسيق مع المؤسسات والأجهزة الرقابية المختلفة
- إحداث آلية برلمانية لضمان التقائية وتناسقية السياسات العمومية

### مراقبة العمل الحكومي

- الصياغة التكاملية لتقديرات تقارير مجموعات العمل واللجان الموضوعاتية المعنية بالمجالات الاقتصادية والاجتماعية.

### تقييم السياسات العمومية

- التعريف بقضايا البلاد والدفاع عن مصالحها والتعريف بالنماذج التنموي الجديد.

### الدبلوماسية البرلمانية